

إقرار ضوابط جديدة على الجهات الحكومية عند التعاقد معها مع الشركات التي ليس لها مقر إقليمي في المملكة

إعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤

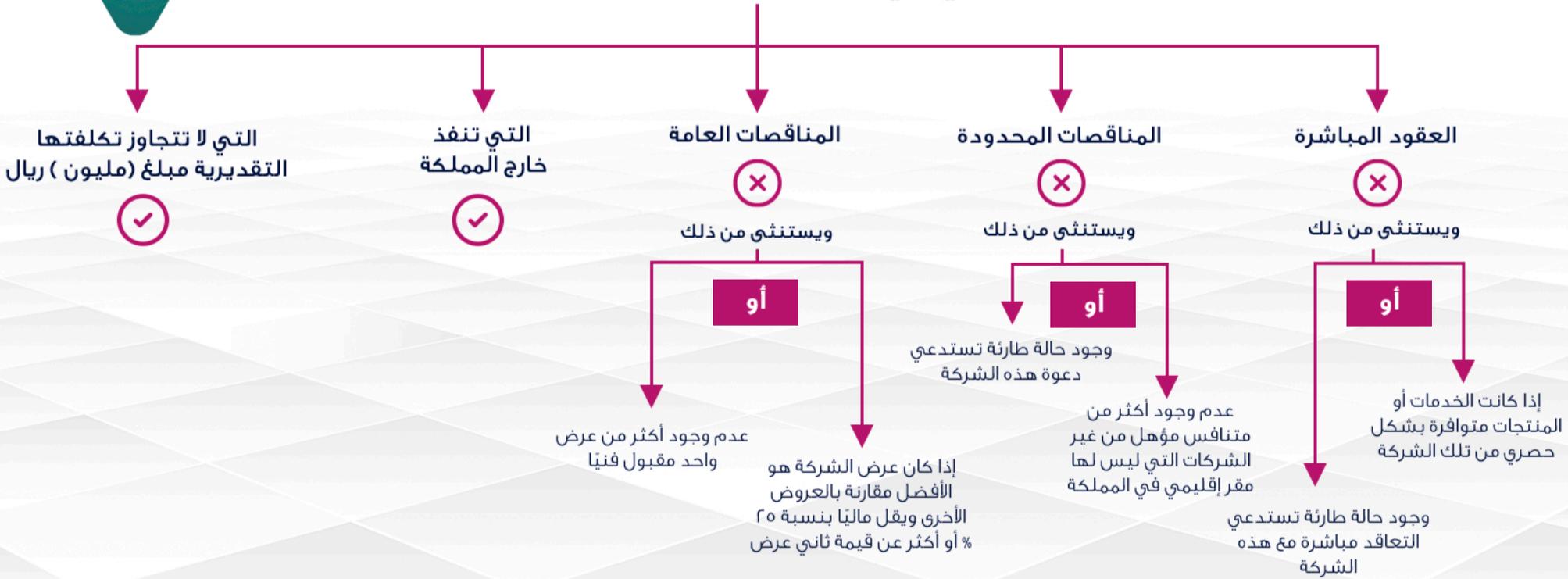
صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٦) وتاريخ ٣/٦/١٤٤٤هـ القاضي بمنع الجهات الحكومية - عند تنفيذ أعمالها وتأمين مشترياتها - من التعاقد مع الشركات التي ليس لها مقر إقليمي في المملكة العربية السعودية، إلا وفقاً لأحكام ضوابط معينة.



”الشركات التي ليس لها مقر إقليمي في المملكة“ هي جميع الشركات الأجنبية التي تنطبق عليها الصفات الثلاث الآتية مجتمعة:

١. لا تملك مقرّاً لها في المملكة.
٢. تملك مقرّاً لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
٣. مدرجة بقائمة أسماء الشركات التي ليس لها مقر إقليمي في المملكة، المعدّة من قبل وزارة الاستثمار بالتنسيق مع وزارة المالية، والهيئة العامة للتجارة الخارجية.

تعاقد الجهات الحكومية مع الشركات التي ليس لها مقر إقليمي في المملكة العربية السعودية



يتعيّن على الجهات الحكومية التي تتعاقد مع هذه الشركات إعداد تقرير يتضمّن الأسباب التي دعته للتعاقد، وتزويد الديوان العام للمحاسبة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بنسخة منه وذلك خلال مدة لا تزيد عن (٣٠) يوم عمل من تاريخ توقيع العقد.

تُشكل بموجب الضوابط "لجنة الاستثناء من ضوابط تعاقد الجهات الحكومية مع الشركات التي ليس لها مقر إقليمي في المملكة والأطراف ذوي العلاقة" تختص بالنظر في طلبات الجهات الحكومية استثناء بعض الشركات من الضوابط.